



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (6)

التاريخ: 23/ذو القعدة/1440 هـ

26/تموز/2019 م

هل التزم البخاري ومسلم إخراج كل الأحاديث الصحيحة؟

قال المؤلف رحمه الله: (ثم إنَّ البخاريَّ ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع ما يُحكَّم بصحته من الأحاديث؛ فإنهما قد صحَّحا أحاديث ليست في كتابيهما، كما ينقلُ الترمذيُّ وغيره عن البخاري تصحيح أحاديثٍ ليست عنده؛ بل في السنن وغيرها).

هذه المسألة - بارك الله فيكم - خرجت كردٍّ على دعوى ادَّعَاها أحدهم؛ فقال: إن البخاري ومسلماً قد التزما بإخراج جميع الأحاديث الصحيحة عندهما في صحيحيهما. فكلما يدل على أنه لا يوجد حديث صحيح خارج "صحيح البخاري" عند الإمام البخاري، ولا يوجد حديث صحيح خارج "صحيح مسلم" عند الإمام مسلم؛ هذا معنى كلامه. إذن كل حديث صحيح موجود في "صحيح البخاري" فهو الحديث الصحيح عند البخاري وغيره ليس بصحيح - أي عند البخاري -، وأما عند مسلم فكل حديث وضعه مسلم في صحيحه؛ فهو صحيح وما لم يضعه في صحيحه فليس بصحيح؛ هذا معنى كلام هذا الرجل الذي تكلم بهذا الكلام.

الرد على هذه الدعوى:

ورد عليه ابن الصلاح هذه الدعوى، فقال هنا - فيما اختصره ابن كثير -: (ثم إنَّ البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث)

يعني كأن ابن الصلاح يقول لهذا الرجل: دعواك غير صحيحة، ولا نسلم بها. وقد ردَّ ابن الصلاح دعوى هذا المدَّعي، ودعواه أصلاً تحتاج إلى دليل، وردُّ الدعوى أيضاً يحتاج إلى دليل؛ فديننا كله مبني على الأدلة، فماذا استدل ابن الصلاح؟

قال: (فإنهما)

هذا دليله، بعض الناس عندما تذكر له فتوى وتعلل الفتوى التي ذكرتها؛ يطلب منك الدليل، الدليل في نفس الكلام؛ لكنه يريد منك أنك لا بد أن تصرح بقال الله كذا، قال رسول الله كذا حتى يقول:

يوجد دليل؛ لا؛ فأنا حين أعْلِلُ كلامي إذن ذكرت لك الدليل، فربما يكون هذا التعليل بمعنى حديث ذكرته أو مفهوم من آية من كتاب الله أو من قواعد عامّة هي مسلّمة عند أهل العلم؛ فلا داعي أن أذكرها لك؛ لذلك الذي يطلب الدليل هو الذي يفهم الدليل.

طيب تعالوا الآن ننظر ما هو دليل ابن الصلاح؟

قال (فإنهما - يعني البخاري ومسلماً - **قد صحّحا أحاديث ليست في كتابيهما**)

هذا رد قوي جداً، أي أنت تزعم أن البخاري ليس عنده حديث صحيح إلا ما في "صحيح البخاري"، ومسلم ما عنده حديث صحيح إلا الذي في "صحيح مسلم"، طيب كيف وقد وجدناهما يصححان أحاديث ليست موجودة في كتابيهما؟

فالبخاري تجده يقول في بعض الأحاديث: هذا حديث صحيح، وليس هو في صحيحه، وقد نقل الترمذي - رحمه الله - عنه أشياء كثيرة في "العلل الكبير"؛ يقول: وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث وقال: هو حديث صحيح.. إلى آخره، مثل حديث عائشة: "كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه"⁽¹⁾ هذا الحديث أخرجه البخاري تعليقاً ليس هو من أصل كتابه، ووصله مسلم، قال الترمذي في "العلل الكبير"⁽²⁾: (سألت محمداً عن هذا الحديث؛ فقال: هو حديث صحيح). انظر الآن هذا يثبت لنا أن دعوى أن البخاري أخرج جميع الأحاديث الصحيحة عنده في صحيحه ليس بصحيح؛ فهناك أحاديث صحيحة تركها لم يخرجها؛ هذا الدليل الأول. ويوجد عندنا دليل ثانٍ؛ وهو ما قاله البخاري نفسه؛ قال: (ما أدخلت في كتابي - يعني به صحيحه - إلا ما صحّ وتركت من الصحاح لحال الطول)⁽³⁾.

¹ - أخرجه مسلم (373)، والترمذي (3384)، وعلقه البخاري في صحيحه

² - (669)

³ - قال علي بن بلبان الدمشقي في "جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة" (29/1): (وبالإسناد إلى أبي الحسن علي قال: أبنا هناد: أبنا أبو عبد الله: أبنا أبو الحسين محمد بن علي بن يعقوب الكاتب قال: سمعت إبراهيم بن معقل يقول: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: ما أدخلت في كتابي إلا ما صحّ، وتركت من الصحاح لحال الطول).

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (226/1)؛ قال: (سَمِعْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ الْحُسَيْنِ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَعْقِلٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: مَا أَدَخَلْتُ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ إِلَّا مَا صَحَّ وَتَرَكْتُ مِنَ الصَّحَاحِ الطُّوَالَ لِحَالِ الطُّولِ)

فنص البخاري على أنه ترك أحاديث صحيحة كي لا يطول الكتاب.
إذن الدعوى باطلة.

فهذان دليلان قويان جداً؛ ونص من الإمام نفسه؛ قال : تركت أحاديث صحيحة ما أدخلتها في الصحيح.

وأما مسلم؛ فقال : (ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا - يعني في كتابه - قال: وإنما وضعت ما أجمعوا عليه)⁽¹⁾.

إذن هذا نص من مسلم - رحمه الله - أنه لم يخرج كل الأحاديث الصحيحة عنده في صحيحه.
إذن هذه الدعوى دعوى ضعيفة جداً.

لكن ماذا يريد مسلم من قوله: (ما أخرجت إلا ما أجمعوا عليه)؟

اختلف العلماء رحمهم الله في تفسير هذه الكلمة

قيل: أراد بما أجمعوا عليه: ما وجد فيه شروط الصحيح المجمع عليها عنده هو؛ يعني الحديث الذي تحققت فيه شروط الصحيح المجمع عليه؛ هذا قول .

وقول آخر: قيل: ما لم تختلف الثقات فيه في نفس الحديث متناً وإسناداً، يعني نفس الحديث لم يحصل فيه خلاف لا في المتن ولا في الإسناد⁽²⁾.

وقيل: أراد ما أجمع عليه الإمام أحمد ويحيى بن يحيى وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني⁽³⁾.

وإمكانك أن تراجع هذا كله في "تدريب الراوي"⁽⁴⁾ مفصلاً هناك.

1 - تحت الحديث رقم (404)

2 - قال ابن الصلاح في "صيانه صحيح مسلم" (ص75): (وقد أجبت عليهما بجوابين أحدهما ما ذكرته في كتاب معرفة علوم الحديث وهو أنه أراد بهذا الكلام والله أعلم أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيما شَرَّط المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم والثاني أنه أراد أنه ما وضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث مثلاً أو إسناداً ولم يرد ما كان اختلفاً عنهم إنما هو في توثيق بعض رواته وهذا هو الظاهر من كلامه فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة وإذا قرأ أنصتوا هل هو صحيح فقال هو عندي صحيح فقبل له لم تضعه هاهنا فأجاب بالكلام المذكور..)

3 - قال الزركشي في "النكت على ابن الصلاح" (177/1): (مُراد بالمجمعين من لقيه من أهل الثقل والعلم بالحديث؛ قاله صاحب "المفهم"، وقيل: أئمة الحديث كمالك والثوري وشعبة وأحمد بن حنبل وابن مهدي وغيرهم؛ قاله أبو حفص المياثي في كتاب "إيضاح ما لا يسع المحدث جملة"، وذكر غيره أن مسلماً أراد إجماع أربعة من الحفاظ أحمد بن حنبل ويحيى بن يحيى التيسابوري وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني)

4 - (ص 89)

وخلاصة الأمر: أن البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع الأحاديث الصحيحة في صحيحهما؛ بدليلين:

- الأول: أنهما يصححان أحاديث ليست في صحيحهما.
- الثاني: أنهما قد نضا على أنهما لم يخرجاً كل الأحاديث الصحيحة في صحيحهما.

هل الأحاديث الصحيحة خارج الصحيحين كثيرة أم قليلة؟

حصل تقديم وتأخير في الكلام؛ ربما يصعب الفهم قليلاً، فنقرأ الكلام كاملاً ثم نشرح الموضوع، ثم بعد ذلك نرجع إلى ترتيب المؤلف للكلام.

قال ابن كثير: (قال ابن الصلاح: فجميع ما في "البخاري" بالمكرر سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، وبغير تكرار: أربعة آلاف. وجميع ما في "صحيح مسلم" بلا تكرار نحو أربعة آلاف).
يقرر لنا في هذا الكلام عدد الأحاديث في "صحيح البخاري" وعدد الأحاديث في "صحيح مسلم"؛ لماذا؟

نكمل الكلام أولاً ثم نرى السبب.

قال ابن كثير: (وقد قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم: قلّ ما يفوت البخاري ومسلماً من الأحاديث الصحيحة. وقد ناقشه ابن الصلاح في ذلك: فإنّ الحاكم قد استدرك عليها أحاديث كثيرة - وإن كان في بعضها مقال - إلا أنه يصفو له شيء كثير).

نترك الآن ترتيب الكلام الذي في الكتاب..

ونبدأ مع كلام ابن الأخرم؛ وهو شيخ الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم؛ قال: (قلّ ما يفوت البخاري ومسلماً من الأحاديث الصحيحة).

قد انتهينا من المبحث الأول؛ وهو أنه هل يوجد أحاديث صحيحة خارج البخاري ومسلم عند البخاري ومسلم؟

المبحث الثاني الآن، دعوى ثانية: وهي كلام آخر لعالم آخر؛ وهو ابن الأخرم؛ قال: يوجد أحاديث صحيحة خارج البخاري ومسلم؛ لكنها قليلة وليست كثيرة، فابن الأخرم يقر بوجود أحاديث صحيحة خارج الصحيحين، ولكنه يقول: هي قليلة.

أما ابن الصلاح فلم يعجبه هذا الكلام؛ فردّه.

وكيف استدل على وجود أحاديث صحيحة كثيرة خارج البخاري ومسلم؛ ليرد كلام ابن الأخرم؟
رد ابن الصلاح كان مؤلفاً من شطرين:

الشرط الأول: أن البخاري قال: (أحفظ مائة ألف حديث صحيح)⁽¹⁾؛ هذه مقدمة أولى، هذا الأمر الأول .

الشرط الثاني في الرد على دعوى ابن الأخرم:

أتى ابن الصلاح بعدد ما في البخاري ومسلم من أحاديث صحيحة، فلما قارنّا بين ما قاله البخاري؛ من أنه يحفظ مائة ألف حديث صحيح، وبين عدد الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم؛ وجدنا الأحاديث الصحيحة خارج البخاري ومسلم كثيرة جداً؛ لأن البخاري قال: أحفظ مائة ألف حديث؛ بينما العدد الذي ذكر معنا هنا: أن في البخاري بالمكرر سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون، وفي مسلم بلا تكرار أربعة آلاف حديث، يعني كلها مع بعضها تقريباً أحد عشر ألفاً وقليل مع المكررات، والبخاري قال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح؛ إذن فالزيادة كثيرة .
هنا نأتي لعمل ابن كثير؛ فماذا فعل؟

ابن كثير لم يأت بكلام البخاري؛ وهو قوله: (أحفظ مائة ألف حديث)؛ بل اختصره؛ وهذا من الخطأ الذي وقع فيه الحافظ ابن كثير - رحمه الله -؛ إذ كيف يختصره؛ والرد أصلاً مبني على مقدمتين؛ فذكر مقدمة وترك الثانية؟

من هنا جاء الإشكال؛ أما الحافظ ابن حجر فبيّن الإشكال بشكل مختصر وواضح في "النكت"⁽²⁾؛ فقال: (السبب في ذكر المؤلف لعدّة ما في البخاري أنه جعله من جملة البحث في أن الصحيح الذي ليس في الصحيحين غير قليل؛ خلافاً لقول ابن الأخرم؛ لأن المؤلف رتب بحثه على مقدمتين) انتهى . ثم ذكر المقدمتين؛ قول البخاري، وعدد ما في البخاري ومسلم من أحاديث؛ وهكذا يستقيم الكلام. أما ما فعله ابن كثير من حذف كلام البخاري؛ فهذا خطأ أحلّ بالمقصود.

¹ - كما هو موجود في "تاريخ بغداد" (340/2)

² - (296/1)

هذا هو الرد الأول من ابن الصلاح على ابن الأخرم.
وعنده رد ثانٍ أيضاً؛ قال:

(فإن الحاكم قد استدرِك عليهما أحاديث كثيرة؛ وإن كان في بعضها مقالٌ إلا أنه يصفو له شيء كثيرٌ).

إذن الرد الثاني عنده؛ هو "مستدرِك الحاكم"؛ وهو كتاب كبير، زعم الحاكم أنه أَلَفَ الكتاب على نفس شروط البخاري ومسلم، وذكر أحاديث ليست موجودة في البخاري ومسلم، وهي على نفس شروط البخاري ومسلم، وأخذ يُلزِمهما بإخراج هذه الأحاديث؛ لأنه كان يظن بأن البخاري ومسلم قد التزما بإخراج كل ما هو صحيح عندهما؛ فاستدرِك عليهما؛ وقال: هذه أحاديث كثيرة ولم تخرجها في صحيحكما.

لكن أولاً: هما لم يلتزما ذلك.

ثانياً: الحاكم نفسه؛ صحيح أنه قد ساق أحاديث كثيرة؛ لكن الكثير من الأحاديث التي ساقها ليست على شرطها حقيقة؛ بل بعض الأحاديث الموجودة في "مستدرِك الحاكم" موضوعة مكذوبة؛ وهي قرابة المائة حديث؛ قال الذهبي رحمه الله⁽¹⁾: (يشهد القلب بأنها مكذوبة)، وقرابة ثلث أحاديث الكتاب ضعيفة وواهية، ف وقعت أو هام كبيرة جداً للحاكم في كتابه هذا؛ حتى التمس بعض أهل العلم العذر له وقالوا: هو قد سوّده ولم يبيّضه - يعني حين تكتب الكتاب أول مرة كتابة عَجَلَة ؛ هذا يقال له سوّد الكتاب، والتبييض حين تراجعته وتدققه من جديد -، قالوا: قد مات قبل أن يستطيع تبييضه؛ فالتمسوا له العذر⁽²⁾.

على كل حال، موضوعنا أن ابن الصلاح يقول رداً على ابن الأخرم: إن هناك أحاديث صحيحة كثيرة موجودة في "مستدرِك الحاكم" وأخرجها الحاكم في مستدركه وليست موجودة في الصحيحين وهي على شرط الشيخين؛ هذا رد.
لكن ابن كثير قال متعقباً هذا الكلام:

¹ - "سير أعلام النبلاء" (175/17)

² - قال السيوطي في "تدريب الراوي" (113/1): (قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَإِنَّمَا وَقَعَ لِلْحَاكِمِ التَّسَاهُلُ لِأَنَّهُ سَوَّدَ الْكِتَابَ لِيُنْتَحَهُ فَأَعْجَلَهُ الْمَنِيَّةُ).

(قلت: في هذا نظر)

يعني أن ابن كثير ليس مُسلماً بموضوع الحاكم ومستدرك الحاكم.

قال: (فإنه يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما؛ لضعف رواتهما عندهما، أو لتعليقها ذلك. والله أعلم).

وهذا حقيقة كثير في "مستدرك الحاكم"، فلو رجعت إليه؛ فستجد أحاديث كثيرة ضعيفة، وموضوعة، ومعلّة؛ يخرجها الحاكم في "المستدرك" ويقول هذا على شرط البخاري، هذا على شرط مسلم، هذا على شرطهما؛ تساهلاً منه كما سيأتي إن شاء الله.

فالحاكم عنده تساهل في الحكم على الأحاديث بالصحة.

والذهبي - رحمه الله - له اعتناء بمستدرك الحاكم؛ لذلك نذكر لكم كلامه⁽¹⁾ في ترجمة الحاكم النيسابوري؛ من أجل أن نعرف قدر "مستدرك الحاكم"؛ الذي استدل به ابن الصلاح .

قال الذهبي: (وَسَمِعْتُ الْمُظَفَّرَ بْنَ حَمْزَةَ بَجُرْجَانَ، سَمِعْتُ أَبَا سَعْدٍ الْمَالِينِيَّ يَقُولُ: طَالَعْتُ كِتَابَ

"الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الشَّيْخِينَ"، الَّذِي صَنَفَهُ الْحَاكِمُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، فَلَمْ أَرِ فِيهِ حَدِيثًا عَلَى شَرْطِهِمَا). انتهى كلام أبي سعد الماليني⁽²⁾.

يعني نفس الماليني كل الأحاديث الموجودة في "مستدرك الحاكم"، وقال كل الأحاديث ليست على شرط البخاري ومسلم.

قال الذهبي في نفس الموضع من السير: (قُلْتُ: هَذِهِ مُكَابِرَةٌ وَغُلُوبٌ، وَلَيْسَتْ رَتْبَةُ أَبِي سَعْدٍ أَنْ يَحْكُمَ بِهِذَا، بَلْ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ" شَيْءٌ كَثِيرٌ عَلَى شَرْطِهِمَا).

¹ - كما في "السير" (175/17)

² - قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (181/3): (الحافظ العالم الزاهد أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص الأنصاري الهروي الماليني الصوفي ويعرف أيضاً بطاوس الفقراء: سمع بخراسان والشام والعراق ومصر وغير ذلك، حدث عن عبد الله بن عدي وأبي بكر القطيعي ومحمد بن عبد الله السليطي وإسماعيل بن نجيد السلمي وأبي الشيخ الحافظ والحسن بن رشيق المصري وجمع وحصل من المسانيد الكبار شيئاً كثيراً وكان ثقة متقناً صاحب حديث ومن كبار الصوفية، له كتاب أربعين الصوفية).

حدث عنه الحافظ عبد الغني وتام الرازي وأبو حازم البدوي وأبو بكر البيهقي وأبو بكر الخطيب وأبو نصر عبيد الله السجزي والقاضي أبو عبد الله القضاعي ومحمد بن أحمد بن شبيب الكاغدي وأبو عبد الله الحسين بن أحمد بن طلحة النعالي والقاضي أبو الحسن الخلعي وآخرون. قال حمزة السهمي: دخل الماليني جرجان في سنة أربع وستين ورحل رحلات كثيرة إلى أصبهان وما وراء النهر ومصر والحجاز. ثم قال: وتوفي سنة تسع وأربعائة. فوهم، بل توفي سنة اثنتي عشرة وقد ذكره ابن الصلاح في طبقات الشافعية).

أي أن الذهبي استنكر جداً كلام أبي سعد الماليني، وقال هذه مكبرة وغلو، وقال أيضاً في نفس الوقت الرجل - أي الماليني - نفسه ليست عنده أهلية ليحكم هذا الحكم؛ هذا كلام الذهبي - رحمه الله.

ثم قال الذهبي : (بَلْ فِي "المُسْتَدْرَك" شَيْءٌ كَثِيرٌ عَلَى شَرْطِهِمَا، وَشَيْءٌ كَثِيرٌ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا) يعني: إما على شرط البخاري أو شرط مسلم؛ قال : و(لَعَلَّ مَجْمُوعَ ذَلِكَ ثُلُثُ الْكِتَابِ بَلْ أَقَلُّ، فَإِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثَ فِي الظَّاهِرِ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَيْهِمَا، وَفِي الْبَاطِنِ لَهَا عَلَلٌ خَفِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ، وَقِطْعَةٌ مِنَ الْكِتَابِ إِسْنَادُهَا صَالِحٌ وَحَسَنٌ وَجَيِّدٌ، وَذَلِكَ نَحْوَ رُبْعِهِ، وَبَاقِي الْكِتَابِ مَنَاقِيرٌ وَعَجَائِبٌ، وَفِي غُضُونِ ذَلِكَ أَحَادِيثُ نَحْوَ الْمِائَةِ يَشْهَدُ الْقَلْبُ بِطُلَانِهَا، كُنْتُ قَدْ أَفْرَدْتُ مِنْهَا جُزْءًا، وَحَدِيثُ الطَّيْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا سَمَاءٌ، وَبِكُلِّ حَالٍ فَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ قَدْ اخْتَصَرْتُهُ، وَيَعُوزُ عَمَلًا وَتَحْرِيرًا) انتهى . فصنّف الذهبي "المستدرك"؛ فقال: رُبْعُهُ كَذَا، وَثَلَاثُهُ كَذَا .. إِلَى آخِرِهِ، وَقَالَ: فِيهِ مِائَةُ حَدِيثٍ يَشْهَدُ الْقَلْبُ أَنَّهَا بَاطِلَةٌ وَأَفْرَدَهَا فِي جُزْءٍ، قَالَ: (وَحَدِيثُ الطَّيْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا سَمَاءٌ)⁽¹⁾، حَدِيثُ الطَّيْرِ هَذَا حَدِيثٌ مُوَضَّعٌ مُوجُودٌ فِي "مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ"؛ وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ طَيْرٌ؛ فَقَالَ: اللَّهُمَّ انْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّيْرِ؛ فَجَاءَ عَلِيٌّ فَأَكَلَ مَعَهُ .

والظاهر أن الحديث من وضع الشيعة؛ قال الذهبي: وَحَدِيثُ الطَّيْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا سَمَاءٌ ، يَعْنِي مَعَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُوَضَّعٌ؛ لَكِنْ هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الْمِائَةِ حَدِيثٍ أَعْلَاهَا.

هذا تصنيف "مستدرك الحاكم"؛ إذن استدلال ابن الصلاح على ابن الأخرم بـ"مستدرك الحاكم" غير مُسَلَّمٌ بِهِ، حَتَّى وَلَوْ قُلْنَا بِأَنَّ ثُلُثَ الْكِتَابِ هُوَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ؛ مَعَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ أَيْضًا لَا يُسَلَّمُ بِهِ؛ لِأَنَّ عِنْدِي حَقِيقَةً أَنَّ دَعْوَى أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ صَعْبَةٌ جَدًّا؛ لِأَنَّكَ عِنْدَمَا تَقُولُ إِنَّ الْحَدِيثَ عَلَى شَرْطِهِمَا؛ فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ عِنْدَكَ قَدْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَمِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ: أَنَّ لَا يَكُونُ مَعْلَلًا؛ طَيِّبٌ وَ مَا أَدْرَانَا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ مَعْلَلًا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَوْ

¹ - أخرجه الترمذي (3721)، والنسائي في "الكبرى" (8341)، والآجري في "الشرعة" (1499)، والطبراني في "الكبير" (6437)، والحاكم في "المستدرك" (4650).

قال الشيخ الألباني: (منكر) وانظر "الضعيفة" (6575).

عند مسلم ؟ لا نستطيع أن نقول هذا، حتى لو غلب على ظنك أنه ليس معللاً؛ فقد لا يكون كذلك عند البخاري أو عند مسلم؛ إذن فإطلاق كلمة على شرطها عندي فيها نظر. على كل حال هذا ما قاله ابن الصلاح وهذا ما رُد عليه به.

ما هي المستخرجات؟

ثم ذكر ابن الصلاح دليلاً آخر؛ فقال: (وقد خُرجت كتبٌ كثيرة على الصحيحين قد يوجد فيها زيادات مفيدة، وأسانيدٌ جيدة؛ كصحيح أبي عوانة، وأبوي بكر الإسماعيلي والبرقاني، وأبي نعيم الأصبهاني، وغيرهم).

إذن يستدل ابن الصلاح بوجود أحاديث صحيحة أيضاً كثيرة خارج الصحيحين؛ في كتب المستخرجات؛ فما هي المستخرجات؟

المستخرجات: هي أن يأتي مصنف الكتاب؛ شخص يريد أن يخرج كتاباً؛ فيذكر مثلاً الأحاديث الموجودة في صحيح البخاري - حتى يُسمى مستخرجاً على صحيح البخاري -؛ فيروي نفس أحاديث البخاري؛ يسوقها بأسانيده طبعاً، وهذا كان يصلح في زمنهم؛ فقد كان الزمن قريباً من زمن البخاري ومسلم ويوجد عندهم أسانيد ويمكن أن يستخرجوا كتباً على الصحيحين.

فيأتي الذي يريد أن يؤلف المستخرج، ويخرج مثلاً حديث: "إنما الأعمال بالنيات"⁽¹⁾؛ وهو حديث موجود في الصحيحين، فيخرج نفس الحديث الموجود عند البخاري بنفس إسناد البخاري ويلتقي مع البخاري في شيخه ويكمل الإسناد.

فإذا لم يستطع أن يأتي بإسناد خاص به يوصله إلى شيخ البخاري؛ فيلتقي مع البخاري في شيخ شيخ البخاري ويكمل الإسناد.

وهكذا حتى يكمل جميع أحاديث الكتاب على هذه الطريقة؛ يذكر كل حديث موجود في "صحيح البخاري" بإسناده الخاص به، وشرطه أن يصل أولاً إلى شيخ البخاري ويكمل إسناد البخاري، فإن لم يستطع فيأتي بإسناد يصل إلى شيخ شيخ البخاري؛ هذا يسمى مستخرجاً.

¹- أخرجه البخاري (1)، ومسلم (1907)

ويوجد مستخرجات عدة

قال: (وقد خُرجت كتب كثيرة على الصحيحين)

بالطريقة التي ذكرناها لكم .

قال: (قد يوجد فيها زيادات مفيدة وأسانيد جيدة كـ "صحيح أبي عوانة"، وأبوي بكر الإسماعيلي

والبرقاني، وأبي نعيم الأصبهاني وغيرهم) هذا هو الشاهد.

قد يوجد في هذه المستخرجات زيادات في طرق الأسانيد والمتون، حتى المتون أحياناً يكون فيها زيادات.

الزيادات خارج الصحيحين على الأصول التي فيها

لكن؛ حقيقة هذه الزيادات يجب الحذر منها جداً، لماذا؟

لأنه في أحيان كثيرة يكون البخاري ومسلم قد أعرضا عنها عمداً؛ لأنها منكراً؛ فلذلك لا بد أن يكون الشخص حذراً قبل أن يصحح هذه الزيادات الموجودة في المستخرجات؛ لأن أصل الحديث موجود في "صحيح البخاري" مثلاً دون هذه الزيادة، فلماذا لم يخرج البخاري هذه الزيادة؟ أحياناً تكون هذه الزيادة عنده منكراً أو شاذة؛ لذلك لم يخرجها.

وأبو عوانة : هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني، مشهور بكنيته، له مستخرج على صحيح مسلم؛ موجود ومطبوع .

وأبوي بكر الإسماعيلي والبرقاني؛ يعني: (أبو بكر الإسماعيلي) و(أبو بكر البرقاني)؛ اختصر الكلام. أبو بكر الإسماعيلي: هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو بكر الإسماعيلي، من تلاميذ ابن خزيمة، له مستخرج على "صحيح البخاري"؛ لم يطبع فيما أعلم .

وأبو بكر البرقاني: هو أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي أبو بكر البرقاني؛ له مستخرج على الصحيحين كذلك لم يطبع فيما أعلم.

أبو نعيم الأصبهاني: هو أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني، صاحب كتاب "حلية الأولياء"، له مستخرج على "صحيح مسلم" طبع جزء منه، وله مستخرج على "صحيح البخاري" لم يطبع؛ هذا حدُّ علمي في المطبوعات؛ وربما قد طبع شيء منها مؤخراً.

والمستخرجات كثيرة على الصحيحين وعلى غيرهما ؛ ذكر مجموعة منها الكتاني في "الرسالة المستطرفة".
الشاهد من هذا الكلام هو قوله: (فيها زيادات مفيدة وأسانيد جيدة) فتجد فيها أشياء صحيحة ليست موجودة في الصحيحين؛ هذا أيضاً في الرد على ابن الأخرم.

بعض الكتب الأخرى التي التزم أصحابها صحتها

قال : (وكُتِبَ أُخْرُ التَّزَمَ أَصْحَابُهَا صَحَّتْهَا) .

يعني: يوجد كتب أخرى التزم أصحابها صحتها، تجد فيها أحاديث صحيحة كثيرة غير موجودة في الصحيحين.

قال : (كبن خزيمة وابن حبان البستي)

صحيح ابن خزيمة صاحبه ابن خزيمة قد اشترط الصحة؛ لكن للأسف الكتاب غير موجود كاملاً؛ بل موجودة منه قطعة أظن إلى كتاب الحج فيما أذكر الآن.

وأما صحيح ابن حبان؛ فموجود .

لكن هؤلاء جميعاً؛ الحاكم في "المستدرک"، وابن خزيمة، وابن حبان؛ متساهلون في التصحيح؛ لذلك تجد في كتبهم أحاديث كثيرة صححوها وهي ضعيفة.

لكن أفضلها من ناحية التصحيح؛ ابن خزيمة وهو أكبرهم، ثم بعد ذلك ابن حبان؛ وصحيحه أفضل من "مستدرک الحاكم"، ثم يأتي مستدرک الحاكم في آخرها؛

لذلك قال المؤلف هنا:

(وهما خيرٌ من "المستدرک" بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً) .

وهو كما قال، لكن مع ذلك كما ذكرنا؛ هذه الكتب الثلاثة عند أصحابها تساهل في تصحيح الأحاديث؛ لذلك تجد عندهم أحاديث ضعيفة، وأحاديث منكرة؛ كل هذا موجود .

مسند الإمام أحمد؛ ومعنى المسند

قال : (وكنلك يوجد في "مُسْنَدِ الإمام أحمد" من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم؛ بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما ولا عند أحدهما؛ بل ولم يخرج أحداً من أصحاب

الكتب الأربعة؛ وهم أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه

يقول: أيضاً من المصادر التي تجد فيها أحاديث صحيحة غير موجودة في الصحيحين وكثيرة، ربما توازي أحاديث مسلم والبخاري، وليست هي عندهما ولا حتى في الكتب الأربعة وهي موجودة فيه؛ "مسند الإمام أحمد".

"مسند الإمام أحمد"؛ مسند كبير رتبته الإمام أحمد على تراجم الصحابة؛ على مسانيد الصحابة؛

- فيذكر أحاديث أبي بكر الصديق أولاً التي يرويها عن النبي ﷺ،

- ثم أحاديث عمر بن الخطاب،

- ثم أحاديث عثمان بن عفان،

- ثم أحاديث علي بن أبي طالب،

- ثم بقية العشرة رضي الله عنهم؛ وهكذا...

فرتب كتابه على مسانيد الصحابة؛ لذلك سمي مسنداً، وهذا معنى المسند؛ أن يصنّفه صاحبه ويرتبّه على مسانيد الصحابة بغضّ النظر كيف يرتب الصحابة؛ من يقدم منهم ومن يؤخر؛ المهم أنه جمع أحاديث كل صحابي على حدة؛ وهذا تعريف المسند.

والإمام أحمد قد عمل مسندهً على هذه الطريقة، وهو أفضل المسانيد حقيقة، ولا يوجد مسند يماثل "مسند الإمام أحمد" وهو أفضل المسانيد وأجودها، وأحاديثه في الغالب مشهورة معروفة مشتهرة عند علماء الحديث؛ لأن الإمام أحمد لما ألفه كان يقول لابنه عبد الله: اضرب على الحديث الفلاني⁽¹⁾، اضرب على الحديث الفلاني؛ فكان يصفني وينقي الأحاديث التي فيه.

السنن والصحاح أعلى مرتبة من المسانيد

وكرتبة؛ فكتب السنن والصحاح أعلى مرتبة من كتب المسانيد؛ لأن أصحاب المسانيد عادة لا يصفون؛ لا يختارون ما بين الأحاديث؛ فأئني حديث يقع لهم من مسند شخص يضعونه، أما أصحاب السنن فلا؛ بل ينتقون، صحيح أنهم ربما لا يشترط الواحد فيهم الصحة؛ لكنه يأتي بأفضل شيء في

¹ وانظر لذلك مثلاً "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (169/5) في ترجمة (عبد الله بن مسور بن عبد الله بن عون بن جعفر بن أبي طالب)

الباب عنده، حتى لو كان ضعيفاً؛ لكنه أفضل من غيره؛ هذا صاحب السنن؛ عنده شيء من الانتقاء، بخلاف صاحب المسند؛ إلا "مسند الإمام أحمد"؛ فقد كان فيه شيء من الانتقاء؛ لذلك ارتفعت مكانة هذا المسند من حيث صفاء الأحاديث التي فيه.

هل يسلم لابن الصلاح أن في المسند أحاديث توازي أحاديث الصحيحين صحةً؟

لكن هل يسلم لابن الصلاح بأن فيه أحاديث هي توازي صحة الأحاديث التي في البخاري ومسلم؟ هذا الأمر يحتاج إلى نظر، والله أعلم.

على كل حال؛ ينبغي الحذر من موضوع التساهل في التصحيح؛ فبعض أهل العلم لما تساهل في التصحيح كانت عنده الأحاديث الصحيحة خارج الصحيحين كثيرة جداً، وبعضهم شدد وضيق حتى صارت عنده الأحاديث الصحيحة خارج الصحيحين نادرة جداً أو منعدمة، فالأمر يحتاج إلى اعتدال في التصحيح والتضعيف، ومن اعتدل علم أن هناك أحاديث كثيرة خارج الصحيحين، لكنها ليست بالكثرة التي يذكرها من تساهل في تصحيح الأحاديث.

ثم قال : (ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الأربعة وهم : أبو داود) وهو سليمان بن الأشعث (ت 257)

قال : (والترمذي)

وهو محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 279)

قال : (والنسائي)

وهو أحمد بن شعيب النسائي (ت 303)

قال : (وابن ماجه)

وهو محمد بن يزيد القزويني (ت 273)

وهذه السنن الأربعة هي أشهر كتب السنن، وهي مرتبة عند أهل العلم على هذا الترتيب؛

١- "سنن أبي داود"،

٢-و"سنن الترمذي"،

٣-و"سنن النسائي"،

٤-و"سنن ابن ماجه".

بعض اصطلاحات العلماء المهمة

حين تسمع: السنن الأربعة؛ تفهم هذه الأربعة : أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.
وحين يقال: الكتب الستة؛ تفهم هذه الأربعة التي تقدمت مع الصحيحين البخاري ومسلم؛ هذه الكتب تسمى بالكتب الستة.

وإذا ذكرت الكتب التسعة؛ فيضيفون إلى الستة "مسند الإمام أحمد" و"موطأ الإمام مالك" و"سنن الدارمي"؛ هذه تسعة كتب.

وإذا قيل: الصحيحان؛ فيعنون: صحيح البخاري وصحيح مسلم.
وإذا قالوا الكتب الصحاح، فيعنون بها: الكتب التي اشترط أصحابها الصحة كالبخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم؛ ومثل هذه الكتب.
هذه اصطلاحات عند أهل العلم يحسن بطالب العلم أن يكون على علم بها.

المعاجم والمسانيد والفوائد والأجزاء:

قال : (وكذلك يوجد في "معجم الطبراني الكبير"، و"الأوسط"، و"مسند أبي يعلى"، و"البرار"، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء: ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه، بعد النظر في حال رجاله وسلامته من التعليل المفسد).

هنا يذكر بعض الكتب التي تجمع أحاديث النبي ﷺ، طبعاً هذه الكتب كلها التي ذكرناها سواء الصحاح أو السنن أو المسانيد أو المعاجم أو الفوائد أو الأجزاء؛ كلها تتصف بصفة واحدة؛ أنها كلها تجمع حديث النبي ﷺ لكن تختلف من ناحية الترتيب؛ كيف رتب أصحابها الأحاديث، أو من ناحية

شرط صاحبها في تخرّج الأحاديث في كتابه؛ لماذا يخرج حديثاً دون الحديث الآخر؛ ما هو شرطه في كتابه.

مثلاً: الصحاح اشترط أصحابها ألا يُخرَج الواحد منهم حديثاً إلا أن يكون صحيحاً حتى يضعه في كتابه. كتب السنن؛ رُتِّبَت على الأبواب الفقهية أولاً هذا وصفه، كتاب السنن يسميه "سنن"؛ لأنه يرتب كتابه على الأبواب الفقهية، ثم بعد ذلك ينتقي في كل باب، مثلاً يكون في كل باب أربعة أو خمسة أحاديث؛ فينتقي أجودها، فيأخذ مثلاً ثلاثة ويترك اثنين هي الأضعف؛ الأقل قوة، هذه كتب السنن ترتب بهذه الطريقة،

مثلاً: يَبُوبُ: باب السواك للصائم، فيضع الأحاديث التي يُستدلُّ بها على جواز أو منع السواك للصائم، ينتقي أفضلها صحة، ويضعه في كتابه السنن. كتب المعاجم؛ المعاجم جمع معجم؛ وهو الكتاب الذي تجمع فيه الأحاديث على ترتيب أسماء الصحابة أو الشيوخ.

وبقولنا على ترتيب أسماء الصحابة؛ تكون هكذا لا فرق بينها وبين المسند من ناحية ترتيب الصحابة، لكن إذا رُتِّبَت على أسماء شيوخ المؤلف؛ فهنا يختلف، والغالب أن ترتب المعاجم على حروف الهجاء؛ وهي ألف باء تاء ثاء... إلى آخره، هذه تسمى حروف الهجاء.

بعض الناس نسمعهم يقولون: الحروف الأبجدية؛ وهذا خطأ؛ فحروف الأبجدية هي: أبجد هوز؛ هذه ليست موضوعنا؛ إنما التي يرتب العلماء عليها ويستعملونها هي حروف الهجاء والتي هي ألف باء تاء... إلى آخره، ترتيبها على هذا النحو. هذه التي تسمى المعاجم .

"معجم الطبراني الكبير"؛ حقيقة هو كتاب كبير وفيه أحاديث كثيرة جداً عن النبي ﷺ وقد جمع أحاديث موضوعة وأحاديث ضعيفة جداً و أحاديث حسنة وأحاديث صحيحة؛ كلها موجودة في "معجم الطبراني".

قال: (وفي الأوسط)

"الأوسط" غالب الأحاديث التي فيه هي شاذة ومنكرة؛ وذلك لأن شرط صاحب الكتاب أصلاً أن يخرّج الأحاديث الغرائب لشيوخته، فصار ينتقي أغرب ما عند شيخه من أحاديث ويضعه في هذا

الكتاب؛ لذلك فهذا الكتاب هو مظنةٌ للأحاديث المنكرة والشاذة.

قال : **(ومسند أبي يعلى ومسند البزار)**

هي مسانيد رتبت على مسانيد الصحابة أيضاً لكن كما ذكرنا هم يذكرون كل ما وقع لهم من أحاديث الصحابي بغض النظر عن حال الحديث.

(وغير ذلك من المسانيد والمعاجم)

وقد عرفنا المسند؛ هو الكتاب الذي جمع مؤلفه مرويات كل صحابي على حدة، وعرفنا المعجم أيضاً.

قال : **(والفوائد)**

وهي الكتب التي جمع فيها مؤلفها أحاديثهم الغرائب، مثل "فوائد تمام" و"فوائد أبي الشيخ الأصبهاني"؛ غرائب الأحاديث، أغرب حديث عنده يضعه في هذا الكتاب.

قال : **(والأجزاء)**

الأجزاء جمع جزء، والجزء الحديثي؛ هو ما أفرد مؤلفه لمسألة واحدة، أو ما رواه عن راوٍ واحد؛ كأن يروي شخص عن سفيان الثوري؛ فيذكر ما وقع له من أحاديث كلها من طريق سفيان الثوري؛ فيُسمى جزء سفيان مثلاً .

وما ألفه صاحبه في مسألة واحدة؛ كأن تؤلف كتاباً مثلاً في رفع اليدين فتسميه جزء رفع اليدين تذكر فيه كل حديث يدل على رفع اليدين في الصلاة فيسمى جزء رفع اليدين، و"جزء رفع اليدين" هذا للبخاري، و يوجد أيضاً "جزء رفع اليدين" للبخاري، وغيرها أجزاء كثيرة.

فائدة هذه الكتب:

هذه الكتب كلها تنفعك عندما تريد أن تجمع طرق الحديث، تحتاج أن تمر عليها كلها. والشاهد أن المؤلف يريد أن يقول: هذه الكتب فيها أحاديث صحيحة كثيرة، بإمكان الرجل المتمكن في علم الحديث أن ينظر في حال رجالها وسلامتهم من التعليل المفسد، يعني ينظر هل تحققت فيه شروط الصحة الخمسة أم لا؟ فإذا تحققت؛ فيحكم عليه بالصحة.

هل يجوز لعالم الحديث الاجتهاد في التصحيح والتضعيف إن لم يُسَبِّق؟

قال : (ويجوز له الإقدام على ذلك)

يقول ابن كثير: يجوز لمن تمكن من معرفة الحديث الصحيح من الضعيف وكانت عنده الآلة التي يتمكن بها من الحكم على الأحاديث؛ أن يحكم على الأحاديث بنفسه؛ ويقول هذا حديث صحيح وهذا حديث ضعيف.

قال : (وإن لم يتَّص على صحَّته حافظٌ قبله)

يعني: لا يشترط أن يكون قد سبقه أحد في الحكم على الحديث. هذا ما مشى عليه علماء الإسلام، فلا تأتي لشخص يقول مثلاً هذا حديث صحيح وهذا حديث ضعيف؛ فتقول له: من سلفك في هذه المسألة، إذا كنت قد علمت أنه أهل للحكم على هذه الأحاديث؛ لأنه يجوز له أن يُقدِّم على ذلك، كما قال الحافظ ابن كثير رحمه الله .

قال : (موافقةً للشيخ أبي زكريا يحيى النووي، وخلافاً للشيخ أبي عمرو).

النووي قال الذي قاله ابن كثير؛ وهو قول جمهور العلماء.

لكن خالف ابن الصلاح وقال : لا؛ هذا الباب قد أغلق.

لكن قال أهل العلم : لا سلف لابن الصلاح في ذلك، وعمل العلماء على خلافه، ولا دليل له على قوله؛ قالوا : ولا يخلو عصر من العصور من مجتهد على الصحيح⁽¹⁾، وهو الذي تدل عليه الأدلة⁽²⁾.

¹ - قال ابن تيمية: (لا يجوز خلو عصر من الأعصار من مجتهد يجوز للعامة تقليده..)"المستدرک علی مجموع الفتاوی" (267/2)

² - عن المغيرة بن شعبه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ»، أخرجه البخاري (3640)، ومسلم (1921).

وفي لفظ لمسلم (156) من حديث جابر بن عبد الله: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يَقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»

فائدة : قلَّ أن يشذَّ حديث صحيح من الكتب العشرة

قبل أن نخرج من هذه المسألة نذكر لكم فائدة في موضوع الكتب التي ذكرها المؤلف . قال الحافظ ابن حجر بعد ما ذكر الكتب التي أدخلها في كتابه إتحاف المهرة - وهو كتاب نفيس جداً-، والكتب التي أدخلها في كتابه إتحاف المهرة هي: سنن الدارمي، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح أبي عوانة، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرک الحاكم، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند الشافعي، وشرح معاني الآثار، وسنن الدارقطني؛ قال رحمه الله⁽¹⁾: (وَهَذِهِ الْمُصَنَّفَاتُ قَلَّ أَنْ يَشْذَّ عَنْهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، لَا سِيَّمَا فِي الْأَحْكَامِ إِذَا ضُمَّ إِلَيْهَا أَطْرَافُ الْمَرْيِّ)؛ أي الكتب الستة .

يعني هذه الكتب التي ذكرنا لكم أسماءها مع الكتب الستة؛ يندر جداً أن يخرج عنها حديث صحيح خاصة إذا كان الحديث في الحلال والحرام في بيان الأحكام الشرعية؛ لأن تلك الكتب الأخرى التي خَرَجَتْ عن هذه في الغالب؛ تحمل الأحاديث الشاذة والمنكرة ، فإذا لم تجد الحديث في هذه الكتب التي ذكرها الحافظ ابن حجر مع الكتب الستة ؛ فيصعب جداً أن يكون الحديث صحيحاً، فتنبه لهذا؛ لأن هؤلاء قد اعتنوا بإخراج الأحاديث المشهورة عند العلماء؛ عند السلف رضي الله عنهم، وإن وُجد أيضاً في كتبهم أحاديث شاذة وأحاديث غرائب؛ لكن الآخرين الذين لم تذكر كتبهم هنا؛ في الغالب الأحاديث التي يتفرّدون بها هي من الغرائب، وغرائب الأحاديث كان علماء السلف رضي الله عنهم يفرون منها؛ لنكارتها، أحياناً كثيرة تكون منكرة ؛ لذلك يفرون منها، ولكن لا يعني ذلك أن كل ما فيها ضعيف؛ لا بل نحن نتكلم عن موضوع أغلبي .

المختارة للضياء المقدسي

قال: (وقد جمع الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي في ذلك كتاباً؛ سمّاه المختارة ولم يَمِّمْ؛ كان بعض الحفّاظ من مشايخنا يرجّحه على "مستدرک الحاكم" . والله أعلم)

¹ - "إتحاف المهرة" (160/1)



أي جمع الضياء المقدسي كتاباً في الصحيح سَمَّاه المختارة .
والذي كان يَرْجِّحه على "مستدرك الحاكم" هو ابن تيمية - رحمه الله - ، وفي مجموع الفتاوى كلام له رحمه الله⁽¹⁾؛ هو الذي أشار إليه ابن كثير - رحمه الله .

وكتاب "المختارة" للمقدسي هذا فيه أحاديث صحيحة لا بأس بها، ولكن هو أيضاً متوسِّعٌ في إدخال الأحاديث أو في الحكم على الأحاديث بالصحة أيضاً، ليس كتوسع الحاكم؛ فالحاكم أكثر توسعاً منه، ولكن هو أيضاً عنده توسُّعٌ ويوجد في كتابه أحاديث ضعيفة.
و كتابه مطبوعٌ بعضه وليس كله فيما أعلم، ولا أدري إن كان قد اكتمل مؤخراً.



¹- قال ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" (282/3) (وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَقْدِسِيُّ فِي كِتَابِهِ " الْمُخْتَارَةُ " الَّذِي هُوَ أَصَحُّ مِنْ " صَحِيحِ الْحَاكِمِ ")

